اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

تبنت 164 دولة الاتفاق العالمي التاريخي لإدارة الهجرة في مدينة مراكش بالمملكة المغربية يوم 10 ديسمبر/كانون الأول، ومن شانه الوعد الأساسي للاتفاق مساعدة 258 مليون مهاجر في تحقيق الحياة أكثر أمناً وكرامةً.

أطلق الأمين العام أيضاً شبكة الأمم المتحدة للهجرة بهدف مساعد الدول في الاتفاق العالمي. احتفل القادة والشخصيات البارزة أيضاً يوم الإثنين 10 ديسمبر/كانون الأول 2018م بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أثار الملايين من النساء والرجال للمطالبة بحقوقهم، ورفض القمع والاستغلال والتمييز والظلم.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين في 19 سبتمبر/كانون الأول 2016م. وهذا ما أدى إلى اعتماد اتفاقيتين عالميتين جديدتين في عام 2018م: ميثاق عالمي بشأن اللاجئين واتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ووجهت الجمعية العامة أيضاً بأن يكون الإجراءين المؤديين إلى الاتفاقين العالميين "منفصلة ومميزة ومستقلة". وكُلفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بمهمة وضع واقتراح ميثاق عالمي جديد بشأن اللاجئين بالتشاور مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك على أساس الإطار الشامل للاستجابة للاجئين المبين في إعلان نيويورك. واقترح المفوض السامي نصاً نهائياً في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018م وسيُعرض الاتفاق أمام الجمعية العامة قبل نهاية العام، بالتزامن مع القرار السنوي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ومن المتوقع أن توافق الجمعية العامة على الميثاق العالمي بشأن اللاجئين قبل نهاية عام 2018م.

ومن الناحية الأخرى، قدم كل من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والمنظمة الدولية للهجرة الخدمة في العملية الحكومية الدولية للميثاق العالمي للهجرة، على الرغم من أن الدولة تشرف على عملية تطوير الميثاق العالمي للهجرة، أُتيحت الفرصة للعديد من أصحاب المصلحة المختلفين (مثلاً المجتمع المدني والمؤسسات العلمية والقائمة على المعرفة، والبرلمانات، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص والمهاجرين أنفسهم) للمساهمة بآرائهم وأفكارهم وخبرتهم. وقام الممثلون الدائمون للمكسيك وسويسرا لدى الأمم المتحدة في نيويورك بتسهيل العملية. من المفترض أن الميثاق العالمي للهجرة أن يتسق مع الهدف 10.7 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030م التي التزمت فيها الدول الأعضاء بالتعاون على المستوى الدولي لتسهيل الهجرة الآمنة والنظامية. ووُصف نطاقه في الملحق الثاني لإعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين. وبشكل أكثر تحديدا لبيانات الهجرة الدولية، يدعو إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين الدول إلى ضمان بيانات الهجرة:

> "مصنفة حسب الجنس والسن، وتتضمن معلومات عن التدفقات المنتظمة وغير المنتظمة، والآثار الاقتصادية للهجرة وحركات اللاجئين، والاتجار بالبشر، واحتياجات اللاجئين، والمهاجرين والمجتمعات المضيفة وغيرها من القضايا."

وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذه الإجراءات والجدول الزمني للاتفاق العالمي للهجرة في أوائل عام 2017م. ومر وضع الاتفاق العالمي من خلال ثلاث مراحل (مرحلة التشاور ومرحلة التقييم ومرحلة التفاوض). متابعةً للمفاوضات الحكومية الدولية، تم إصدار المسودة النهائية للاتفاق العالمي للهجرة في 11 يوليو/تموز عام 2018م. ويقدم المشروع 23 هدفا واسع النطاق لتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والتي بموجبها تعتبر مجموعة من الإجراءات أدوات السياسة ذات الصلة وتُقترح أفضل الممارسات. وتم التاكيد على أهمية

البيانات الخاصة بالسياسات المستنيرة في الوثيقة، وكذلك ضرورة البوابة العالمية لبيانات الهجرة وغيرها من مستودعات البيانات للحفاظ على البيانات بشكل صحيح ونشرها في الوقت المناسب في إطار الشراكة. ويتثمل هدف الاتفاق العالمي للهجرة في تحسين التعاون وإدارة تحركات الناس عبر الحدود، وكما يوضح الاتفاق العالمي أنه غير ملزم قانوناً مع الاحترام التام لسيادة جميع الدول. وتشمل الأهداف الرئيسية الأربعة للاتفاق ما يلي: (a) تخفيف الضغط على البلدان المضيفة؛ b) تعزيز اعتماد اللاجئين على ذاتهم؛ c) توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة؛ d) دعم الظروف في دول المنشأ للعودة بأمان وكرامة.

ومع ذلك، انسحبت أكثر من 10 دول من هذا الاتفاق، والتي ساعدت العديد منها على التفاوض. لا شك فيه أنه من المهم أن نفهم ضرورة الوقت لمناقشة الهجرة، لأنها تتحول إلى توتر عالمي بسبب زيادة الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود مثل التهريب والإرهاب. ويعتبر هذا الاعتماد للاتفاق العالمي تقدماً كبيراً في هذا الصدد.